http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1395) السنة السادسة -الاثنين (22) كانون الاول 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

متى يمكن أن يهدأ ويستقر العراق وينعم بالسلام والتقدم ؟

كاظم حبيب

الكثير من المؤشرات المهمة، وعلى صعيد العراق كله، تشير إلى تحسن في أجواء الأمـن وتقلص كبير في عمليات قوى الإرهـاب والموت في سائر أرجـاء العراق ووجـود حركة نشطة للناس والأسـواق والمتنزهات بعد أن كان البشر مجبرين على التخلي عن الكثير من المسائل التي كانـوا يرغبـون في تحقيقها او التمتع بها. لقد تحقق هذا بفعل أصرار الحكومة ورئيس الـوزراء على ملاحقة واعتقال القوى المنفذة مباشرة للعمليات الإرهابية وأعضاء الميليشيات المسلحة الإرهابية أولاً، والتعاون الفعلي من جانب الأوساط الشعبية التي عانت مباشرة من تلك العمليات الإرهابية في الإدلاء بمعلومات مفيدة التي تساعد على إلقاء القبض على الإرهابيين وعلى مخابئ الأسلحة والعتاد في مواقع كثيرة من العراق ثانياً، إضافة إلى تحسن نسبي ملموس في رواتب وأجور الموظفين وبـعض مجـالات النـشـاط الاقتصادي وخاصة التجاري، وتقلص نسبي محدود في عدد العاطلين عن العمل ونسبته إلى إجمالي القوى القادرة على العمل والعاطلة حالياً ثالثاً، وتحسن أمل الناس بحصول تطور إيجابي في أوضاعهم العامة رابعاً. وإحد المظاهر الإيجابية والإنسانية يبرز مثلاً في إعادة إعمار شارع المتنبي ، شارع الكتاب والقراءة والكتابة، شارع المثقفين والمتعلمين، شارع الحياة والتغيير وبناء الإنسان، رغم قلة النساء المتسوقات فيه وقلة القارئات والكاتبات. إنه بشارة خير ، خاصة تلك الكلمة المهمة التي وردت على لسان رئيس الوزراء حين قال : «ان شارع المتنبي يمثل ذاكرة العراق والثقافة والمثقفين ، وهو ليس مكاناً لبيع الكتب فحسب، بل هو المغذي للحركة الفكرية في العراق، ونحن نفتخر بما يمثله هذا المكان العزيز من معان تاريخية وحضارية، وندعو المثقفين واصحاب المكتبات للعودة الى الشارع وانعاش حركة الكتاب الذي يمثل الروح التي يتحرك بها المجتمع».

هذه المؤشرات الإيجابية جيدة ، ولكنها تبقى نسبية من جهة، وتبقى معرضة للانتكاس والتراجع من جهة أخرى، ما دام العراق مازال يعاني مشكلات كبيرة قابلة ومبرمجة للانفجار في لحظة ما لا يمكن تحديدها سلفاً.

من هنا يكون طرح السؤال التالي عادلاً ومشروعاً والإجـابـة عنه أكـثـر إلحاحاً وأهـمـيـة لـلإنـسـان الـعـراقـي: متى يمكن أن يهدأ ويستقر العراق وينعم بالسلام والتقدم والعيش الكريم؟

بعد أن تم عقد اتفاقية جدولة انسحاب القـوات الأمـريكـيـة من الـعـراق واتفاقية التعاون الاسترتيجي بين الولايات التحدة والـعـراق واتفاقية الـتـعـاون بـين العراق وبـريطـانـيـا ، بـغـض الـنـظـر عـن المواقف المتباينة إزاء هذه الاتفاقيات، ولكنها مقبولة من الغالبية البرلمانية والغالبية الشعبية في العراق، إضافة إلى اتفاق شرف بين الحكومة والكتل النيابية في تنفيذ جملة من المسائل التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية والمشاركة في خلق أجواء إيجابية لمعالجة المشكلات القائمة، فأن المهمة التي تواجه الجميع في هذا الصدد هي الكيفية التي ستتم بها تنفيذ مضامين هذه الاتفاقيات بما يسهم في تعزيز إمكانات المحافظة على ما تحقق من أمن وسلام في العراق وتحقيق مصالح الشعب وتطويرها.

هذه كلها ضرورية ومهمة، ولكن الأكثر أهمية للوصول إلى أمن واستقرار دائمين وسلام ثابت وشامل وتقدم مستمر على صعيد الاقتصاد والمجتمع في العراق كله، يستوجب، كما أرى، ما يلي:

١ . التخلي الفعلي عن الطائفية السياسية وعن تشكيل أحزاب سياسية على أسس دينية ومذهبية والدعوة الثابتة إلى تشكيل أحزاب عراقية يمكنها أن تضم العراقيات والعراقيون في صفوفها من دون تمييز على أساس ديني أو مذهبي، أي بناء إعادة بناء الأحزاب الإسلامية القائمة على أسس وطنية ومواطنية لا غير، أي بعيدة كل البعد المطلوب عن الطائفية السياسية أو المذهبية. وأرجـو أن أكون مصيباً حين اقول ، بأن المالكي قد تلمس بنفسه الأضرار الحقيقية من سيادة الطائفية في الحياة السياسية العراقية وما ينجم عنها من محاصصة طائفية قاتلة لتطور الدولة والمجتمع.

٢ . وهذا التخلي يعني بدوره وبالضرورة التخلي عن المحاصصة الطائفية السياسية الجارية حالياً، التي طالبت بها الأحزاب الإسلامية السياسية ونفذتها لهم وكرستها الإدارة الأمريكية، في جميع المجالات وكافة المستويات، لصالح المواطنة والشخص المناسب في المكان المناسب، وأن صناديق الاقتراع هي المحدد لعلاقة الأكثرية والأقلية بصدد من يكون في الحكم أو في المعارضة من خـلال أحـزاب لا تـؤمـن بالطائفية السياسية.

٣ . كما أن هـذا الـتـخـلي عـن الطائفية السياسية يعني بـنـاء الـنـظـام الإداري في الـعـراق وفـق أسـس مدنية، فالعراق يمكن أن ينشأ على أساس فيدراليتين ، فيدرالية عربية تضم قوميات أخرى وكافة المحافظات غير الكردستانية ، وفيدرالية كُردستانية تضم قوميات أخرى أيضاً وكافة المحافظات غير العربية ، إضافة إلى وجود حكومة اتحادية للشؤون الخارجية والسلك الدبلوماسي والدفاع ...الخ. كما يمكن أن تتمتع القوميات الأخرى بإدارة ذاتية في المدن والقصبات التي فيها أكثرية وأن يكون لها تمثيل عادل وسليم، وليس كما عليه الأمر حالياً، وفق القواعد العامة التي يُعمل بها في التمثيل النيابي وليس وفق قانون انتخاب المحافظات المخالف لمضمون الدستور وحقوق الإنسان والقوميات.

٤ . بذل جهود مكثفة وحثيثة للتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كُردستان أولاً، وبينهما وبين ممثل الأمم المتحدة دي مستورا ثانياً، لمعالجة القضايا المعلقة حول الحدود الإدارية لإقليم كردستان العراق في إطار الدولة العراقية الاتحادية، أي تلك المناطق التي أطلق عليها الدستور «المناطق المتنازع عليها»، بما يسهم في إبعاد التشنج والتوتر والتهديد بالصراع والنزاع أو إثارة السكان، بل العمل على وفق الأسس الدستورية ووفق المادة ١٤٠ منه وبمساعدة الأمم المتحدة للتوافق العقلاني بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم. ومثل هذه الحلول العملية يفترض أن تضمن حقوق القوميات كلها دون استثناء وعلى وفق أسس المواطنة الحرة والمتساوية من دون استثناءات.

٥ . جعل السلاح بأيدي القوات الحكومية الاتحادية وقوات إقليم كُردستان فقط، وسحب بقية الأسلحة من كافة الميليشيات والأفـراد، سـواء أكـان سلاحاً ثـقـيلاً أم متوسطاً أم خفيفاً، إذ من واجب السلطات الرسمية حماية حياة الإنسان، وإزالة الأجواء التي يضطر فيها الإنسان الدفاع عن نفسه. وهذا شرط أساسي لضمان استخدام القوة العادلة والمشروعة دستورياً من جانب الدولة لا غير.

٦ . ملاحقة واعتقال من يقف وراء قوى الإرهـاب والمحرك لها فكرياً وسياسياً والمنظم لوجودها والممول لها مالياً والمزود لها بـالأسلحة والـعـتـاد والمثير للأحقاد بين القوميات وأتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق والمروج لفكر العنف والفاشية والطائفية السياسية والتمييز بين المواطنين والمواطنات.

٧ . تنشيط العملية الاقتصادية وفق برنامج مؤقت وبرنامج يستند إلى رؤية استراتيجية لتطور العراق بشكل شامل وعبر التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، بما يسهم في تحقيق استيعاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة وتأمين حد مناسب من الدخل للفرد والعائلة عبر العمل وعبر التفكير بإقامة ضمان اجتماعي عام وشامل للعراق وضمان صحي للسكان، كما يفترض العمل من أجل وضع:

أ. برنامج للتصنيع التحويلي للعراق كله وعدم إبقاء العراق بلداً استخراجياً ريعياً.

ب. برنـامـج زراعـي يستهدف تنشيط وتحديث وتنويع الإنتاج الزراعي وتأمين التقنيات الحديثة للمشاركة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مستلزمات المواد الأولية الزراعية، النباتية منها والحيوانية، لتنمية الصناعات الزراعية.

ت. تـوفـير اسـتـثـمـارات مـالـيـة كـبـيـرة من أجل تطوير القطاع النفطي الاستخراجي بهدف تحديثه وتوسيعه وزيـادة القدرة التصديرية، إضافة إلى تأمين استخدام المزيد منه في التكرير وفي الصناعة التحويلية البتروكيماوية بشكل خاص.

ث. برنامج تجاري عقلاني يسهم في تنمية الاقتصاد الإنتاجي في العراق وإشباع مناسب لحاجات السكان من السلع والخدمات المستوردة ومنع المنافسة الأجنبية التي تشكل تدميراً للصناعة الوطنية الحديثة التي يراد استنهاضها بعد النكبة التي أحلت بما كان موجوداً منها قبل ذاك.

ج. وضع سياسة مالية ونقدية تتجاوب مع ضرورة تغيير بنية الاقتصاد الوطني وبنية تكوين الدخل القومي وضمان تنشيط توجيه رؤوس الأمـوال في القطاعين الخاص والحكومي لتطوير الاقتصاد الإنتاجي الصناعي والزراعة وحماية الصناعة الوطنية، إضافة إلى الاستفادة القصوى من المساعدات التي تصل من الدول المانحة لها. ويدخل في هذا الباب النضال الدؤوب لمكافحة مختلف صور الفساد المالي الذي يعيش تحت وطأتها العراق، سواء أكان ذلك في صفوف المجتمع العراقي أم الشركات الأجنبية العاملة في العراق.

ح.برنامج للتعليم العام والجامعي والفني والمهني على صعيد العراق وبالتنسيق مع إقليم كُردستان العراق الذي يوفر الكوادر الضرورية لتنمية وتطوير البحث العلمي الصرف والتطبيقي وبالارتباط مع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ . حل مشكلات العائلات التي هجرت قسراً وتعرضت لخسائر مادية وبشرية كبيرة، وخاصة الكرد الفيلية والكثير من العرب الشيعة الذين ما زالوا في المهجر، إذ لم تتوفر لهم فرص العودة السليمة إلى العراق.

٩ . تأمين مستلزمات عودة الكثير جداً من الكوادر العلمية والفنية والمهنية والكثير من مثقفي العراق الذين يعيشون حالياً في الشتات ومنذ سنوات كثيرة.

١٠ . وأخـيـراً وليس آخـراً فـأن العيش في أجـواء وسـيـادة مـبـادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقوميات والعـدالـة الاجـتـمـاعـيـة، في أجـواء دولـة القانون الديمقراطية والحياة الدستورية، تعتبر الضمانة المركزية والفعلية لتكريس وتأصيل الهدوء والاستقرار والسلام في المجتمع وتوفير مستلزمات التقدم والعيش الرغيد في ظل ما يملكه العراق من ثروات بشرية وأولية كثيرة ومهمة.

عولجت الإجابة عن هذا السؤال كثيراً سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ولكنه كان وسيبقى بحاجة مستمرة إلى البحث والتدقيق فيه ومعالجته وصياغة مستلزمات تحقيق الهدوء والاستقرار لشعب العراق بعد أن عاش طوال عقود من دون أن ينعم بالهدوء والاستقرار والسلام، بل في أجواء القمع والتشرد والحرمان والسجن والحرب والغزو، ومن ثم الإرهاب والموت والقبور الجماعية.

دور التلفزيون في إعادة إدماج المعاقين بالمجتمع العراقي

نظرة واقعية في الحاجة لتأسيس فضائية متخصصة بالمعاقين

صفد حسام حمودي

في ظل وظائف ومهام إعلامية ونفسية واجتماعية كبيرة اضطلع بها التلفزيون، تكون الحاجة ملحة لتناول دور تلك الوسيلة في إعادة إدماج المعاقين في المجتمع العراقي، بوصفهم أفراداً فاعلين ومنتجين فيها، والوقوف بالضد من تكريس «صورة ذهنية» سلبية عن تلك الشريحة، التي بلغت أعدادها مليون شخص، وفق إحصائيات معتمدة، قد تسهم في عزلهم، وتحد من إمكانات الإفادة من مهاراتهم وخبراتهم مستقبلا.

إن الإقـرار في إسهام التلفزيون على مستوى العـالم في تكريس العزل المرئي للمعاقين وتقديمهم على إنهم «مثـيرون للشفقة» في اغلب الأحـوال في شتى الأنـواع الصحفية، يتطلب من الباحثين في الشـؤون الإعلامية والقائمين على منظومات الاتصال على المستوى الجماهيري، أن يحددوا ملامح ستراتيجيات إعلامية حـذرة وفاعلة تتناول احتياجات ومتطلبات المعاقين، ويعـزز رأينا هذا، من يذهب إلى ((إن الإعاقة ليست مرضا، بل تأخرا ملحوظا في النمـو، يستدعي تـوفـير مجـالات وظـروف خاصة لتحقيق هذا النمو))، ويمكن أن يكون التلفزيون احد أهم تلك المجـالات، التي تسعى في تحقيق هذا النمو.

أثر التلفزيون في المجتمعات المحلية

نـتـج عـن جـمـع خـصـائـص الـصـوت والصورة المتحركة في التلفزيون، أن يكون أكثر تأثيرا في النفس وأكثر مدعاة للثقة، من وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى، وصار سمة من سمات العصر، عقب أن أعطى جموع المتلقين الإحساس بأنهم شهود عيان على التـاريخ الذي يمر أمامهم من على الشاشة، وتملكهم الشعور بالمشاركة بالنيابة في عدد من الأحداث، فبوسع التلفزيون التركيز على التفاصيل، الأمـر الـذي يزيد من قدرته على إقناع شرائح المتلقين، وجانب تلك المزايا استخدام الألـوان، التي أضفت عـلـى المـضـامـين المـعـروضـة عـبـر تلك الشاشة، واقعية الأشياء وقدمتها على طبيعتها، فضلا عن مقدرته على إعانة المتلقي في تعزيز قدرته على التمييز بين هذه الأشياء، وتشد من تركيزه.

وتشير الكثير من الدراسات على دور التلفزيون في تشكيل الصورة الذهنية، وأثـرهـا بـالـتـالي في إحـداث التأثير في المتلقي وتوجيه سلوكه، في شتى المجالات الحياتية، وبالاتجاهين السلبي والايـجـابـي، وبـفـعـل تـلـك الخـصـائـص وغيرها من ميـزات، ومـع تـأكـيـد هـذه الدراسات على الـدور الـكـبـيـر الـذي بدا يلعبه التلفزيون، تجري اليوم محاولات حثيثة عبر هـذه الـوسـيـلـة الاتـصـالـيـة المهمة، لصياغة الـفـرد المـعـاصـر وعـيـا وسلوكا، على وفق نموذج معد له سلفا، قد تـوفـره الـحـاجـة إلـى دفـع الـسـلـوك – الـذي يـمـكـن أن يـعـنـي في احـد جـوانـبـه: مجموعة التصرفات أو الأفـعـال التي تعبر بها الحقيقة عن حقيقتها في إطار ديـنـاميـكـيـتـهـا الـوجـوديـة- بـاتـجـاه يـرغـب القائم بالاتصال الوصول إليه، على وفق تخطيط محدد لإتمام عدد من الأهداف، وهـو مـا يـعـرف بـ«هـنـدسـة السلوك البشري»، أي بمثابة إعادة تشكيل الفرد عبر مبدأ: الخطوات الصغيرة المتتالية، ومن هنا تكون أكثر مشاريع الاتصال والإعـلام حساسية محكومة بوجهة النظر الأجنبية، وربما لا تعكس بشكل صحيح العديد من احتياجات المجتمعات المحلية أو تحاكي اهتماماتها.

الإعاقة والتلفزيون

المعوق: هو فرد أصيب بعجز كلي أو جزئي، خلقي أو غير خلقي، وبشكل ثابت في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية، إلى المدى الذي يحد من إمكانات تلبية متطلبات حياته الاعتيادية في ظروف بقية أفراد المجتمع المحلي من غير المعاقين.. وتصنف الإعاقة إلى: حركية أو بدنية، كقطع الأطراف أو توقف وظائفها، والإعاقة الحسية المتعلقة بالتكلم والاستماع، والإعاقة الذهنية، وقد تؤثر الإعاقة في الحالة النفسية للفرد المعـاق، وفي تـطـوره وتعلمه، وهناك من يرى إن الإعاقة ليست مرضا، بل تأخرا ملحوظا في النمو، يستدعي توفير مجالات وظروفا خاصة لتحقيق هذا النمو، ومن هنا يكون المعوق: كل من افتقد القدرات الحيوية للمعيشة المستقلة دون إسناد ومساعدة خارجية من أفراد آخرين.

ولان المنظومات الإعلامية تشكل في كل مجتمع كيانا، يكون تنوعه استجابة لتـنـوع الـواقـع المـوضـوعـي للمجتمع وتنوع الحاجات الإعلامية، والأهداف المطلوب تحقيقها في المجالات المختلفة، وفي الأوقـات والأمـكـنـة والأسـالـيـب المختلفة، تأتي الحاجة الماسة لتولي تلك المنظومات لأدوارها الفاعلة في التركيز على شريحة المعاقين، ممن تصل أعدادهم إلى ٦٠٠ مليون شخص في العالم، تبلغ نسبتهم في الدول النامية فقط قرابة ٨٠٪ وفقا للإحصائيات الدولية، فيما بلغ عدد المعاقين في العراق نحو مليون معاق، تتطلب أوضاعهم رعاية واهتمام خاصين في قبل الأجـهـزة المعنية بأوضاعهم، ومنها وسائل الأعلام.

وفي معرض تقييمها للواقع الاتصالي التـلـفـزيـوني، أظـهـرت وثـيـقـة «تـنـظـيم البث والاستقبال الإذاعي والتلفزيوني عبر الفضاء في المنطقة العربية»، التي صدرت عن اجتماع وزراء الأعلام العرب الطـارئ في الـقـاهـرة في ١٢-فـبـرايـر-٢٠٠٨، لتأسيس ما وصف بـ» منظومة جـديـدة تـضـع حـدا للفوضى الإعلامية الفضائية» إن عدد الهيئات العربية التي تبث قنوات فضائية على شبكاتها قد بلغ ١١٦ هيئة، منها ٢٤ هيئة حكومية، و ٩٢ هيئة خاصة تمتلكها وتديرها رؤوس أمـوال عربية ، كـانـت بـواقـع ٧٩ قناة ذات البرمجة المتنوعة الجامعة، و٢٠٢ قناة متخصصة في عدد من المجالات، الأمر الذي يظهر لنا التطور اللافت في الاهتمام بالإعلام العربي المتخصص.

وقد بلغ عدد قنوات الأطفال ١٦ قناة، فيما حصر عدد القنوات الرياضية بـ ٢٦ قناة، والإخبارية بـ ٢٢ قناة، وكذلك ٣٨ قناة للسينما و الدراما و المسلسلات، و ٤١ قناة للموسيقى والمنوعات، و٢٣ قناة تجارية و اقتصادية وللتسوق، و ١٤ قناة ثقافية وتعليمية، و١٢ قناة وثائقية، و٦ قنوات دينية، و٤ قنوات تفاعلية، فيما لم يسجل وجود أية قناة فضائية تعنى بالمعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة، ولم يعالج التلفزيون العربي قضاياهم إلا في برامج أو تقارير محدودة.

وعلى الرغم من إن نسبة المعاقين في البلدان العربية بلغت ١٠٪ من عدد سكانها، يمكننا القـول: انـه لم تناقش على نطاق واسع «ثقافة المعاق» بعد، ولم تصدر حتى الكتيبات أو الدوريات الموجهة للمعاقين، وبقي تركيز التلفزيون على قضاياهم واحتياجاتهم سطحيا ومحـدودا، كما انه غالبا ما يتم تقديم صورة المعاق بشكل سلبي يعزز النظرة السائدة على انه «إنسان ذو عاهة»، في حين إن الإعاقة من بين أكثر الموضوعات الإنسانية حساسية، وهي تتطلب اهتماما ورعـايـة اكـبـر بـكـثـيـر مـمـا تـولـيـه وسـائـل الإعـلام، فالأمر يتعلق بتحديد المفاهيم والتعرف على الخـصـوصـيـات، والرعـايـة والتـأهـيـل وتـنـمـيـة المـواهـب والمـلـكـات، وفك العزلة عن المعاق بتمكينه من دخول الحياة كشريك فاعل وقادر، وليس ككائن عاجز يثير الشفقة في أحسن الأحوال.

لقد مـارس الـتـلـفـزيـون عـلـى مستوى العالم دورا سلبيا بين شريحة المعاقين، ومعاكسا للمهام المفترض القيام بها إزاء تلك الشريحة الواسعة والمهمة، وقدم «صورة ذهنية» سلبية عنها في مواضع عدة، فيما يقول د. برانـدون سنتروال المتخصص بدراسة مصادر الأمراض: انه لو لم يخترع جهاز التلفزيون لكان هـنـاك في الـولايـات المتحدة الأمريكية انـخـفـاض في الإجـرام بنسبة ١٠ آلاف جريمة قتل سنويا، و ٧٠ ألـف جريمة اغتصاب، و ٧٠٠ ألـف جريمة عنيفة، وقد توصل إلى هذه النتائج اثر دراسة دامت قرابة ٣٠ عاما، الأمر الذي يظهر مخاوف تبني التلفزيون تلك «الصورة» السلبية عن المعاقين، وما يمكن أن تحمله من مخاطر مستقبلية على مستوى عدم القـدرة في إعـادة إدمـاج تلك الشريحة بالمجتمعات، وفي توجيه سلوكها بالشكل الصحيح.

في مقابل ذلـك.. ينقل عن بحث أجـراه معهد غربي متخصص في الدراسات المعلوماتية عن الصورة التي يقدمها التلفزيون عن المعاقين لعامة المتلقين بـأنـهـم: ((أشخاص خـطـرون وأشرار وعـدائـيـون وغـاضـبـون ومنحرفون وشاذون وسيئون حتى على أنفسهم... وعاجزون وغير مهرة، ومثيرون للشفقة وعـالـة، ومـهـرجـون ومضحكون))... مقابل حـالات قليلة ظـهـروا على إنهم ((معجزون وخارقون)).

وعربيا .. وعلى الرغم من أن وثيقة «تـنـظـيم الـبـث والاسـتـقـبـال الإذاعـي والتلفزيوني عبر الفضاء في المنطقة العربية» لعام ٢٠٠٨، وضعت عددا من القواعد الرامية إلى حماية حق الجمهور وأخلاقيات البرامج...وفضلا عن تأكيدها على عدد من الثوابت التقليدية كالألتزام باحترام حريات التعبير بوصفها ركيزة أساسية للعمل الإعلامي واحترام كرامة الإنسان وخصوصية الأفراد، وغيرها من قواعد، شددت على «مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية تعـزيـزا لانـدمـاجـهـم في مجتمعاتهم»، إلا أن شيئا من هذا القبيل لم يحدث على ارض الواقع.

ويبدو أن الباحث العربي الدكتور حسن السوداني ((سوريا)) لم يذهب بعيدا عن طرحنا في بحثه «صورة المعاق في الدراما العربية» الذي تقدم به قبل أشهر، بـأن الفضائيات العربية لم تقدم –هي الأخرى- الصورة المرضية عن شريحة المعاقين في البلدان العربية، مؤكدا في معرض تناوله مشكلة بحثه على محورين:

يتحمل التلفزيون مسؤولية الصورة التي يحملها عامة الناس عن المعاقين، فكلما زادت المشاهد والتغطيات التلفزيونية الايجابية والواقعية عن المعاقين، كلما أسهم ذلك في تغيير الصورة النمطية عن هذه الشريحة لدى هؤلاء الناس.

يعتقد المعاقون إن من حقهم الطبيعي أن يظهروا على شاشات التلفزيون، مثلهم مثل غيرهم من شرائح المجتمع، وخاصة عندما تظهر تقارير إخبارية عنهم في وسائل الإعـلام، فيجب أن تتضمن مثل هذه التقارير أشخاصا منهم يمثلون وجهات نظرهم، بشكل صحيح وسليم، ويظهر احتياجاتهم ومتطلبات إعادة إدماجهم في المجتمعات.

ويخلص إلى أن صورة المعاق التي قدمت للمتلقين عبر الأفلام السينمائية، أظهرته بين التشويه والذي يمكن تلمسه من خـلال مـواقـع الـتـصـويـر والأزيـاء والـديـكـور، وتـحـاول الإسـاءة للقيم الإنسانية التي يمتلكونها، أو المكافح الذي يحاول أن يجتهد لتقديم أفضل ما يكون دون النظر إلى إعاقته كونها حائلا دون طموحاته وآماله في الحياة، فيما تناولت الفضائيات قضايا المعاقين بطريقة هامشية ولم تعطهم حقهم الطبيعي من الاهتمام.

فضلا عن محاولة استغلال صورة المعاق بطريقة كوميدية في الأغاني والموسيقى وتضمينها العديد من المعاني التي تسئ للمعاق وترسخ بعض الصور النمطية المشوهة عنه، ومن ذلك حين قدمت إحدى القنوات الفضائية العراقية في إحدى البرامج السخرة خـلال شهر رمضان رجـلا اصطنع الإعاقة بطريقة ساخرة بهدف كسب عطف لجنة تـقـدم إليها، وقد غـادر غرفة الاختبار بشكل طبيعي عقب إخفاقه في الاختبار وعدم تمكنه من «الفوز» بهذا العطف، وبالتالي قدم الإعلام العربي بشكل عام المعاق كشخص هامشي، وما يحسب لبعض القنوات إنها أفردت زاوية في الشاشة لتقديم الأخبار بطريقة الإشارة للصم والبكم، ونعتقد إن في ذلك شئ من الإقرار من قبل القائمين على إدارة منظومات الإعـلام العربي، بأهمية شريحة المعاقين وسعتها في جموع المتلقين.

نحو ستراتيجية حذرة

يظهر ما طرحناه في دراستنا من حجم اثـر الـتـلـفـزيـون المتعاظم في تشكيل «الصـور الـذهـنـيـة» وتـوجـيـه الـسـلـوك، الحاجة الملحة للقائمين على المنظومات الإعـلامـيـة الـعـراقـيـة والـقـائـمـيـن في الاتـصـال فـيـهـا لـتـبـنـي سـتـراتـيـجـيـات إعلامية فاعلة، تنهض بوظائف الإعلام في الإخبار والتعليم والإرشاد والتدريب والترفيه بين شريحة المعاقين تحاول «نقض» الصورة السلبية المتكونة عن الشخص المعاق، وتراعي عدم الوقوع في الخطأ من خلال تكريس شعور المعاق بالانعزال، بل اعتماد أساليب إعادة الثقة بذات المعاق، وتزيد من مجـالات إعادة إدماجه بالمجتمعات، على وفق تخطيط يـوافـق الـواقـع المـوضـوعـي للمجتمع الـعـراقـي الـذي اجـتـمـعـت فـيـه عـوامـل متعددة نجم عنها زيادة كبيرة في إعداد هذه الشريحة المهمة، وتنوع حاجاتها الإعلامية، والأهداف المطلوب تحقيقها مـعـهـا، في المـجـالات المـخـتـلـفـة وعـبـر أساليب متنوعة، وبهدف رسم الخريطة البرامجية للقنوات الفضائية، بما يغطي تلك الأهداف.

إن تأكيد وثيقة «تنظيم البث والاستقبال الإذاعـي والـتـلـفـزيـوني عـبـر الفضاء في المنطقة العربية» لعام ٢٠٠٨، على «مـراعـاة حـقـوق ذوي الاحـتـيـاجـات الخاصة في الحصول على ما يناسبهم من الخـدمـات الإعـلامـيـة والمعلوماتية المختلفة وتعزيزا لاندماجهم في مجتمعاتهم»، يجب أن يشكل دافعا للمنظومات الإعلامية العـربـيـة لخـلـق أجـواء مـن التعاون الإعـلامـي العـربـي للنهوض بشريحة المعاقين التي بلغت قرابة ١٠٪ من عدد سكان البلدان العربية، وتفعيل التبادل البرامجي في هذا المجال.

أمـا عـلـى المـسـتـوى المـحـلـي، فـان إستراتيجية إعلامية تراعي احتياجات شريحة المعاقين في العراق، يمكنها أن تبدأ من خـلال تأسيس قناة فضائية خـاصـة بـالمـعـاقـيـن، تستثمر مـزايـا التلفزيون لتحقيق أهداف إعادة إدماج تلك الشريحة في المجتمعات، والإفادة من خبراتهم ومهاراتهم المختلفة وتتصدى لبقية الأهـداف، شرط أن لا تكون تلك الفضائية نوعا إضافيا من العزل المرئي للمعاقين، وتقف بالتالي بالضد من فكرة إعادة الإدماج.

وقد لا نختلف مع باحثين في عدد من الدول العربية ممن دعوا إلى «انتباهة إعلامية فورية وكبيرة للمعاقين»، بان تكون المضامين التي تحملها فضائيتنا المقترحة شاملا «لجمهور المعاقين»، وغيرهم من مرافقيهم والمتعاملين معهم وعامة المتلقين، مع الأخذ بالاعتبار الواقع الصحي والنفسي للمعاق، وعدم التجريح بهم بشكل غير متعمد أو مقصود، وتقدمه على انه إنسان فاعل في مجتمعه، لا كونه «عالة اجتماعية»، وان إعاقته لن تقف حائلا أمام دوره كفرد منتج في المجتمع، وندعو القائمين بالاتصال في فضائياتنا المحلية إلى التعرض لقضية احتياجات ودور المعاقين بشكل فاعل في خططهم البرامجية الاعتيادية وإيقـاف بث ما يمكن أن يسئ لتلك الشريحة أو يساهم في تكوين «صورة ذهنية» سلبية عنهم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com